

تطور العلاقات بين الدول من (دار إسلام ودار حرب) إلى  
( دار استجابة ودار دعوة ) في عصر المنظمات الدولية.

عبد الله إبراهيم زيد الكيلاني \*

ملخص

تطور العلاقات بين الدول من دار إسلام ودار حرب إلى دار استجابة ودار دعوة، في عصر المنظمات الدولية، تناول هذه الدراسة تجلية أثر النظرية السياسية في تحديد السياسة الخارجية، وتكشف الدراسة عن تميز الرؤية الإسلامية لأسس العلاقات بين الدول مقارنة بأشكال الهيمنة التي عرفها التاريخ الإنساني، كما ينتت تقسيم الفقهاء المسلمين الأوائل للبلاد إلى دار إسلام ودار حرب، وضابط ذلك . وتظهر الدراسة ملامح رؤية إسلامية جديدة للعلاقات بين الدول تقوم على أساس المشاركة، ومنع استعلاء أمة على أمة، لتصبح بلدان العالم إما دار استجابة وإما دار دعوة، في مقابل دعوات الكراهية التي يتبناها دعاة صراع الحضارات في بلاد الغرب.

Abstract

The evolution of international relation from the concept of Islamic countries vs. Enemy territories to the concept of positive response

Territory vs. Potential response territory.

This study considers the effect of political theory in determining and directing foreign policies and clarifies the basis of categorizing foreign countries in Islamic jurisprudence

The study shows that the Islamic point of view distinguished when compared with other points of view known throughout mankind history. In particulars, the study reveals the characteristics of a unique Islamic vision for international relations that is based on partnership and rejecting the domination of one nation over another

\* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

تاريخ قبول البحث: 2004/8/17

تاريخ استلام البحث: 2003/9/18

\* جميع الحقوق محفوظة لجامعة مؤنة ISSN 1021-6804,2005

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

شهد تاريخ العلاقات الدولية حروباً لبواعث شتى، قسم من قاتل في سبيل الله تعالى ولرفع الظلم عن المستضعفين، وهناك من قاتل في سبيل الطاغوت، ولتكون أمة هي أرى من أمة، وذلك بسيطرة القوي على أرض الضعيف، واستغلال ثرواته والتحكم باقتصاده، ونيل الغنائم بأشكالها المتعددة.

ومن جانب آخر فقد كانت بعض الدول تتخذ المعاهدات، وسيلة للخداع والسيطرة، أو لفرض القوي شروطه على الضعيف لإبقائه في حالة الضعف، وقد ذكر القرآن صوراً من ذلك في معرض النهي فقال سبحانه: (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَصَتْ عَزَلَهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)<sup>1</sup>.

وفي ظل هذا الواقع ظهرت مناهج متنوعة، ومتعددة للدراسة العلاقات الدولية، وقد سادت وجهة نظر تعرف باسم المدرسة الواقعية، وأهم أفكارها:

1: إن القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول هو صراع القوى<sup>2</sup>، وإن استخدام الدول القوة لقوتها هو ضمان لاستقرار العالم<sup>3</sup>.

2: إن السياسة الدولية لا توصف بأنها أخلاقية ولا بأنها غير أخلاقية؛ لأن مفاهيم العدل، والمساواة، والحرية، لا تنطبق بشكل صحيح إلا ضمن الدولة وبين أفرادها ومواطنيها، أما العلاقات بين الدول فليس للقيم والأخلاق دور كبير فيها، وعليه فإن السعي وراء توازن القوى تكونله الأولوية على السعي وراء العدالة والمساواة أو حقوق الإنسان<sup>4</sup>.

3: أن الدول تتحدد سياساتها عملياً بناء على مصلحتها وفقاً لمبدأ توازن القوى، ثم يطلب بعد ذلك إلى خبراء القاتون الدولي ترجمة ما اتفقت عليه الدول إلى نصوص رسمية ومعاهدات أو اتفاقيات مكتوبة، وتأخذ الأمم المتحدة علماً بذلك. وتؤدي الاتفاقيات إلى إنشاء قواعد جديدة في القانون الدولي، لم تكن موجودة من قبل<sup>5</sup>.

وقد أدى الصراع الحربي بين الدول إلى كوارث إنسانية مما دفع إلى الدعوة لتقييد استخدام القوة الحربية في أضيق مدى، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ظهرت محاولات دولية جادة لضبط استخدام القوة الحربية كوسيلة لحل النزاع بين الدول، وتمثل ذلك بمؤتمر لاهاي عام 1907، الذي دعا إلى ضبط استخدام القوة ولم يضع نظاماً إجبارياً لتنظيم هذه العلاقات وإنما تركها لاختيار الدولة المعنية، وتلاه إنشاء عصبة الأمم عام 1919، والتي أقرت بعدم مشروعية الحرب العدوانية، ثم أقر ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 بعد ذلك، وكان من أهم ما قرره ميثاق الأمم المتحدة منع استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وفتح المجال للتعاون الدولي وتفعيل دور المنظمات الدولية<sup>6</sup>.

ورأى عدد من الباحثين ضرورة إعادة النظر في مناهج الدراسات الدولية مبررين موقفهم بأن المدرسة الواقعية المستندة إلى صراع القوى لا تصلح لتفسير العلاقات الدولية بعد نشوء المنظمات الدولية وظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية، فظهرت المدرسة المثالية، وترى هذه المدرسة أنه لا يمكن أن تنظم العلاقات بين الدول إلا إذا كان هناك قانون دولي ينظم هذه العلاقات ويمنع اعتداء الدول الكبيرة على الدول الصغيرة<sup>7</sup>.

وفي المقابل فإن أصحاب المدرسة الواقعية، المستندين إلى فكرة صراع القوى، كقانون يحكم العلاقات الدولية، يرون في القانون الدولي غطاء يغلف به صراع القوى، لأن الاحتكام للقانون الدولي يكون عند توازن القوى، إذ في حالة غياب توازن القوى فإن القوي قادر على انتهاك القانون الدولي؛ لأنه قوي، وهو آمن من العقوبة، مستنداً إلى قوانين الطبيعة القائمة على أن البقاء للأقوى وأن القانون يشرع لما هو باق<sup>8</sup>.

هذه النظرة التي تنتمي إليها المدرسة الواقعية تذكر بمقولة هوبز: الإنسان ذئب أخيه الإنسان<sup>9</sup> وهي تمثل أشد صور الصراع قسوة في ظل غياب القيم الأخلاقية الموجهة لنشاط الدولة الخارجي هذا، ومما يتميز به المنهج الإسلامي في تعامله مع العلاقات الدولية أنه جمع بين المثالية والواقعية في الوقت ذاته، ففي فترات الحرب والصراع الفعلي وضع الإسلام أحكاماً لحماية المدنيين، فمنع قتل الأطفال والنساء والرهبان<sup>10</sup>، وأجاز الهدنة مع المحاربين، كما أعطى للمحارب حق أخذ الأمان لسماع كلام الله<sup>11</sup>، ولم يكن حق الأمان الذي يعطى للمحارب استناداً لتوازن القوى، وإنما كان استناداً لقوة القانون المستند إلى الشريعة ذاتها.

وهذا مظهر للمثالية في العلاقات الدولية والالتزام الأخلاقي في جانب العلاقات الدولية. كما أن الفقه الإسلامي أجاز إقامة علاقات تجارية مع غير المسلمين في بلدهم؛ وإن من شأن التبادل التجاري أن ينشئ علاقات مشتركة، ومصالح مشتركة تخفف من احتمالية اللجوء للحرب كوسيلة لحل النزاعات، وتعزز من احتمالية حل النزاع بالوسائل السلمية، بل إن أصحاب المدرسة الليبرالية ذهبوا إلى رفع شعار (التجارة الحرة ستفضي إلى السلام)<sup>12</sup> وكل هذا مظهر للمثالية في العلاقات الدولية من وجهة نظر إسلامية.

وفي الوقت نفسه فإن المنهج الإسلامي كان واقعياً في تعامله مع أعدائه إذ طلب من المسلمين الاستعداد كما في قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)<sup>13</sup> وقوله سبحانه: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِنَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً)<sup>14</sup>.

وقوله سبحانه: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاقْرَأُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ)<sup>15</sup> أي أزيلوا عدوانه لأن إزالة العدوان، وإزالة آثاره حق لله تعالى، لما يترتب على ذلك من عدل دولي ونفع عام، وهذا هو حق الله تعالى في إزالة العدوان<sup>16</sup> ومن مظاهر المثالية والواقعية في نظرة الفقه الإسلامي لطبيعة العلاقات الدولية بين الدول أن الشروع الإسلامي شرع المعاهدات بين الدول ولكنه قيدها في الوقت نفسه بقيم أخلاقية، كما يتضح بالنظر في بنود الصحيفة النبوية المؤسسة لأحكام الدولة الدستورية والخارجية فقد جاء فيها "وأنه لا يسالم مؤمن دون مؤمن إلا

تطور العلاقات بين الدول من (دار السلام ودار حرب)

عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني

إلى (دار استجابة ودار دعوة) في عصر المنظمات الدولية

على سواء وعدل بينهم<sup>17</sup> ومعنى السواء هنا الاتفاق الذي يقبله جميع المسلمين، ومن مستلزمات العدل ألا تتضمن المعاهدات انتقاصاً للحقوق المقررة شرعاً<sup>18</sup> وإن هذه المفاهيم الإسلامية الدولية التي جمعت بين المثالية والواقعية في آن، تصلح أساساً لعلاقات دولية تحفظ السلم العالمي، مثلما تحفظ للإنسان كرامته وحقوقه منتصراً كان أم غير منتصر<sup>19</sup>.

ويبقى هناك إشكال يحتاج إلى بحث ودراسة، وهو تقسيم فقهاء المسلمين قديماً للبلاد إلى دار إسلام ودار حرب، هل يعني أن الحرب هي الأداة المثلى التي تبتناها الدولة في تحقيق سياستها الخارجية؟ وإذا لم تكن الحرب وسيلة متعينة لتحقيق الدولة لسياستها الخارجية، فما هي التسمية الصحيحة لتقسيم بلاد العالم؟. ومما يجدر الالتفات إليه أن التطور المعاصر في العلاقات الدولية لم يعد يجعل الحرب هي الأداة الوحيدة في العلاقات الخارجية. وإن الدولة المسلمة تملك عدد الأدوات التي يمكن أن تستخدمها لتحقيق سياستها الخارجية سوى الحروب، ومن هنا ظهرت دراسات جديدة تبين إعادة النظر في مفهوم دار الحرب.

وفي سبيل تجلية موقف الفقه الإسلامي قمت بدراسة تطور العلاقات بين الدول من (دار إسلام ودار حرب) إلى (دار استجابة ودار دعوة) في عصر المنظمات الدولية. كما أصل لها الفقهاء من المحدثين والسابقين. وقد جاء البحث في ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: طبيعة العلاقات الممكنة بين الدول وأثرها في سياسة الدول الخارجية.

المسألة الثانية: عهد المنظمات الدولية وأثره في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول.

المسألة الثالثة: نظرة الفقهاء المعاصرين إلى العالم وتقسيم بلاد العالم إلى: (دار استجابة ودار دعوة)، في مقابل (دار إسلام ودار حرب) عند السابقين من الفقهاء.

المسألة الأولى: طبيعة العلاقات الممكنة بين الدول وأثرها في سياسة الدول الخارجية.

يقول الله سبحانه: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"<sup>20</sup>، وفي هذا تقرير لمبدأ عقدي، وهو وحدة الأصل الإنساني، مما يستلزم تحقيق العدل بين البشر بشكل موضوعي، لا يختلف من جنس إلى جنس استناداً إلى وحدة الأصل الإنساني.

وتحقق بذلك فتح السبل لتلاقح الثقافات في بناء الحضارة الإسلامية، وكان من آثار هذا التعاون روائع الحضارات سواء في جانب الفكر أم في جانب المدنية.

فروائع الخائدادات في المعمار الإسلامي كالمسجد الأموي في دمشق ومسجد غرناطة، وروائع الفكر المتنوع من ظاهرية ابن حزم إلى الفكر المفاصدي عند الشاطبي، وراء كل ذلك نصوص الشريعة التي فتحت المجال لتلاقي الشعوب والقبائل وبناء حضارة متنوعة الأعراق، فكان تنوعها سبباً في تميزها<sup>21</sup>.

والإسلام إذ بلغسي أسباب التمايز بين البشر؛ فإنه يلغي أسباب استعلاء شعب على شعب، أو دولة على دولة كالنظريات الملتقة التي سادت في القرن الثامن عشر، مثل رسالة الإنسان الأبيض التي سادت في القرن الثامن عشر في

غرب أوروبا، بثقيف الشعوب الجاهلة في آسيا وإفريقيا وهي في حقيقتها رسالة الاستعمار في عهد انفجار الثورة الصناعية في أوروبا وحاجتها لفتح أسواق جديدة وامتلاك المواد الخام بأسعار زهيدة<sup>22</sup> ومثلها رسالة (على أي أساس نتقاتل)<sup>23</sup> التي وضعها ستون مثقفاً من اليمين الديني المتطرف في أعقاب أحداث 11/9/2001 في الولايات المتحدة، وتعد قيام الولايات المتحدة بشن حربها على المشرق الإسلامي مبرراً أخلاقياً، ويروج لفكرة الصراع عديد من المفكرين في الغرب من أبرزهم صامويل هانتجتون صاحب فكرة صراع الحضارات، التي خلاصتها: إن الصراع في القرن القادم لن يكون بين القوميات، ولا على أساس اقتصادي وإنما بين الثقافات، وإن الثقافة المرشحة لصراع الحضارة الغربية هي الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية في الصين، وعليه فإن على الغرب المبادرة لإحداث تغييرات في خريطة المنطقة تضمن تغيير هوية المنطقة المنتمية لحضارة مغايرة بما يتناسب مع المصالح الغربية، كمساندة الجماعات المتعاطفة مع القيم الغربية واتباع سياسة تسعى للمحافظة على التفوق العسكري للغرب في شرق وجنوب آسيا!<sup>24</sup>

وهناك وجهتا نظر سائدتان في دراسة العلاقات الدولية، عبر ما يزيد على نصف قرن، وهما النظرة الواقعية للعلاقات بين الدول، والنظرة الليبرالية المثالية.

وتجسب النظرة الواقعية فإن العلاقات بين الدول تقوم على أساس الصراع والمنافسة، وأن الأصل هو أن الدول في حالة تهديد متبادل مستمر<sup>25</sup>.

وبالمقابل فتؤمن المدرسة الليبرالية أو المثالية بوجود قيم مطلقة للخير والشر، لا تختلف باختلاف الدول، وهذا المعنى فالمثاليون يقتربون من النظرة الإسلامية التي ندعو إلى التزام العدل حتى مع الأعداء كما في قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ)<sup>26</sup> فإنها ترى من الممكن أن تكون العلاقات بين الدول قائمة على أساس التعاون ضمن شروط أهمها:

1: وجود حكومات ديمقراطية، 2 ونعاون اقتصادي، 3 ومنظمات تعاون دولي.

وركزت على أهمية تطوير قيم أخلاقية للسلوك تعتمد على القانون<sup>27</sup>.

ويظهر أن الولايات المتحدة اليوم تحكمها النظرة الواقعية وإن غلفتها بالنظرة الليبرالية<sup>28</sup>

وفي هذا المعنى يقول جوي بالمر مدير المعهد الأوروبي للدراسات السياسية (أعتقد أن أهم خلاف يتعلق بالنظرة لسلحكم العالمي بين الولايات المتحدة ودول أوروبا أن الأمريكيين يعتبرون فوهم الخارقة ضامناً للا استقرار في العالم في حين يرى الأوروبيون أن وجود مؤسسات دولية تخضع لرقابتها الدول جميعاً بما فيها الدول الكبرى هو الضامن للاستقرار<sup>29</sup>)، وأصحاب المدرسة الواقعية يقسمون الواقعية إلى قسمين:

1: الواقعية الدفاعية: ويسمون بال((post classical neorealism)، وهي التي لا ترمي بوجود تهديد فعلي مالم يكن محتملاً فعلاً.

2: الواقعية العدوانية ويعرفون بالـ (Neorealism) و بحسب النظرة الواقعية فإن مجرد وجود قوة أخرى يشكل تهديداً بحد ذاته .

إن الوصول لمنهج يفسر المؤثرات التي توجه السياسة الخارجية لدولة ما هو ضرورة لتكون من هذه السياسات على بصيرة فنعرف كيف نتعامل معها . وإن المدرسة الواقعية، وإن كانت متبناة من قبل بعض السياسيين، إلا أنها لا تساعد على تفسير السياسة الخارجية للدول ، لأن القيم والأخلاق التي يؤمن بها الإنسان لها دور في توجيه سلوكه وهو ما أغفلته المدرسة الواقعية .

وتمثل المسألة موضوع الدراسة منهجية مغايرة للمناهج السابقة، وقد انتهجها علماء المسلمين في دراسة العلاقات بين الدول جمعت بين الواقعية وبين المثالية في تعاملها مع الدول وهذا المنهج هو ما تنادي به المدارس الحديثة في دراسة السياسات الخارجية

هذا، ويرى الباحث أن للفقه الإسلامي نظريته لأسس العلاقات الممكنة بين الدول، وشروط تحقيق ذلك، من ذلك ما حكاه القرآن الكريم في سورة الكهف من سيطرة الفوي على الضعيف، " (قَالُوا يَا ذَا الْقُرْتَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا) <sup>31</sup> " . وترى في القصة نماذج متعددة للعلاقات بين الكيانات البشرية :

النموذج الأول : الاعتداء، والسلب، والنهب الذي يفرضه الفوي على الضعيف، ومثاله يأجوج ومأجوج المفسدون في الأرض

النموذج الثاني : وسيلة الأمم المستضعفة لرفع الاستضعاف وذلك بالاستعانة بقوة لها ثقل دولي لقاء مبلغ مالي تدفعه، وتمثل في القصة بالعرض الذي عرضه المستضعفون على ذي القرنين الذي كان يمثل قوة ذات أثر دولي كما تدل النصوص.

النموذج الثالث: وهو الموقف الرباني الذي تعرضه سورة الكهف كمنخرج للأمم المستضعفة من تسلط " ما مكاني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً أتوني زبر الحديد... <sup>31</sup> ) وفي الآية شرطان للتخلص من الاستضعاف:

الأول : التوجه إلى الله تعالى والاعتماد عليه ، إذ الخير بما مكنك فيه ربك.

والثاني : فأعينوني بقوة ، وذلك بالاعتماد على الذات والبحث عن الخصائص الفيزيائية للمواد لتوليد القوة المضاعفة من صهر المواد ببعضها ، وهذا ما ينسب عنه قوله سبحانه: (أتوني زبر الحديد) <sup>32</sup> .

ونرى في قصة يأجوج ومأجوج نقداً لأشكال الاستعمار التي عرفها التاريخ الإنساني وهي <sup>33</sup> .

الشكل الأول: وهو الاستعمار التقليدي الذي يقوم على أساس الاحتلال، والنهب، والسلب، والسرقة لمصالح الآخر. ومثاله الصهيونية في فلسطين، وسرقة الاستعمار البريطاني، والبرتغالي، والإسباني لثروات العالم إبان القرن التاسع عشر .

الشكل الثاني : الاستعمار الحديث وهو سيطرة الدول الكبرى على الدول المستضعفة والهامشية اقتصادياً عن طريق أخذ الثروات الخام من تلك البلاد بأجور مخفضة، واحتكار حق استيرادها .

والشكل الثالث للاستعمار : هو السيطرة على ثروات البلاد من خلال الشركات متعددة الجنسيات .

وترى في النموذج المقترح من قبل ذي القرنين أسلوباً جديداً للعلاقات بين الدول لا يقوم على أساس الهيمنة، وإنما على أساس التعاون الدولي الذي تبذل فيه كل الأطراف جهودها لتحقيقه معنى قوله سبحانه (فأعينوني بقوة) لمحاربة قوى الفساد والتدمير المتمثلة بـأجور ومأجور الذين يتسلطون على الأمم المستضعفة، فينهبون ثرواتها.

فحين يعرض المستضعفون على ذي القرنين أن يجعلوا له خراجاً ليوفر لهم الحماية فإنه يعتذر عن قبول العرض ويقدم بنموذجاً جديداً لا يضطر فيه الضعيف للتنازل عن جزء من ثروات بلاده تحت مسمى (الخرج) في مقابل نيل الحماية ، وإنما ينال الضعيف أمنه من خلال إعانة القوي له على استقلال إرادته وإرشاده إلى أسباب القوة.

وهذه النظرة الإسلامية لأساس العلاقات بين الدول هي في نظري المخرج لأزمة الإنسانية : إذ عانى الإنسان دهرًا من تعدد أشكال التسلط، إن في صورة استعمار مباشر، أو مغلف كما بينت سابقاً.

وفي سبيل تحقيق النظرة القرآنية لطبيعة العلاقات الممكنة بين الدول على أساس التعاون، والتشارك، لا بد من امتلاك (القوة) . والقوة في علم السياسة ( power ) مصطلح ذو دلالات عميقة يعني مقدار قوة الدولة على ممارسة مصالحها<sup>34</sup> بما يتسع للقوة الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، ومن العوامل الفاعلة في قوة الدولة جغرافية الدولة .

ومن تأمل في حال دول الوطن العربي، والأمة الإسلامية، يدرك بوضوح أن الدولة القطرية اليوم عاجزة عن حماية أمنها الوطني مهما كانت قوتها العسكرية، أو حماية ثرواتها مهما كانت طاقتها البشرية أو رقعتها الجغرافية<sup>35</sup> وهذا يستدعي إحياء مفهوم دار الإسلام كصيغة وحدوية لحماية أمننا، بل وحماية السلم العالمي، في عصر القطب الأوحده، وتحقيق الرؤية القرآنية للسلم العالمي والعلاقات بين الدول .

#### المسألة الثانية: عهد المنظمات الدولية وأثره في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول

كان من آثار طغيان الإنسان، أن رآه استغنى بقوة دمار شامل، الحروب العالمية الأولى والثانية، وهي النتيجة الطبيعية للمنطق الاستعماري القائم على أساس أن القوة حق ( might is right ) ونظراً لفداحة الخسارة شعر الإنسان بضرورة تنظيم استخدام القوة بقانون ليصبح الحق قوة، وذلك من خلال المنظمات الدولية، وكانت فكرة وجود منظمة دولية هدفاً قديماً تجد جذورها في فكر الفارابي<sup>36</sup> . إذ يرى الفارابي -وهو من علماء القرن الرابع الهجري ، العاشر الميلادي-، أن سعادة الإنسان إنما تكون بالاجتماع في مدينة فاضلة ، وكلما زاد عدد المجتمعين زاد حصول السعادة شريطة تعاون أفراد هذا الاجتماع على عمل الخير ، وإن أكمل اجتماع إنساني هو ذاك الذي يجمع كل أمم الأرض<sup>37</sup> وقد اقتبس هذه الفكرة أمين عام الأمم المتحدة سابقاً بطرس غالي في خطبة له أمام الأمم المتحدة في الثالث من كانون الأول عام 1991 جاء فيها " إن أعظم الأحلام هو الحلم برابطة الأمم الفاضلة "<sup>38</sup>.

تطور العلاقات بين الدول من (دار السلام ودار حرب)

عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني

إلى (دار استجابة ودار دعوة) في عصر المنظمات الدولية

وتعبد فكرة الفارابي هذه تطويراً على فكرة أفلاطون وفلاسفة اليونان المتأثرين بكتاب المدينة الفاضلة ؛ ذلك أن اليونان قصروا فكرة المدينة الفاضلة على الأمم اليونانية في حين أن الفارابي قد ارتقى بهذه الفكرة لتكون رابطة للأمم كلها ، وتجاوز دولة المدينة عند أفلاطون إلى رابطة الأمم كلها<sup>39</sup> ، ومرد ذلك لتأثر الفارابي بالفكر الإسلامي العالمي السذي جاء ليكون للناس كافة مصداقاً لقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)<sup>40</sup>

هنا وقد عرف العالم منظمة عصبة الأمم التي أنشئت في 28/نيسان عام 1919 كنمرة لعدة مشروعات دولية تهدف إلى استتباب الأمن وتنشيط التعاون بين الدول.

غير أن الذين أقاموا العصبة عاجلوا برؤاها في ساعة الميلاد، ذلك أن سياسات تلك الدول بقيت قائمة على أساس المصالح الذاتية للدول الكبرى، التي كان ههما اقتسام ممتلكات ألمانيا وتركيا من بعد الحرب العالمية الثانية .

في أعقاب ذلك تم تشكيل هيئة الأمم المتحدة عام 1945 لمنع قيام الحرب من جديد.<sup>41</sup> وقامت الأمم المتحدة على أساس يحايي مصالح الدول الكبرى بما منحها من حق النقض في مجلس الأمن بحيث تكون قرارات الأمم المتحدة وسيلة الدول القوية لفرض رأيها على الدول الضعيفة بالوسائل الدبلوماسية!

غير إن إقرار ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الإنسان، وإقرار حقوق الأقليات، فتح المجال للتعاون بين الشعوب على نحو لم يكن معهوداً من قبل وذلك من خلال وضع قانون دولي تناول :

1: قانون التنظيم الدولي: وهو قانون حديث يتناول المنظمات الدولية كعصبة الأمم، وهيئة الأمم، وجامعة الدول العربية .

2: القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويسعى لحفظ حقوق الإنسان المتعلقة بكرامته الآدمية، من ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "من عدم جواز القبض على إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً" والمادة الحادية والعشرين. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً، وكذا حقه في إنشاء النقابات.

وقد رأى عدد من المفكرين المسلمين<sup>42</sup> أن هذه القوانين تفتح المجال للمسلمين للعمل الدعوي في بلاد الغرب، وأن هناك مجالات واسعة للتعاون بين الدول في عدة مجالات، وأن هذا يستدعي تغيير التسمية القديمة للدول غير المسلمة بدار حرب في مقابل دار إسلام، واقترحوا تسميتها بدار عهد أو دار دعوة باعتبار أن هذه النظرة للعلاقات بين الدول هي الأليق بالنظرة الإسلامية كما يقرها القرآن ، لدعوته إلى التعاون الإنساني كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)<sup>43</sup> فالدعوة للتعاون بين الشعوب والأمم تستلزم الاعتراف بمصالح الأمم كلاً على استقلال، ولكن هذه المصالح الخاصة للدول لا يجوز أن تكون منافضة للمصالح العامة للإنسانية<sup>44</sup>.



وأما مجالات التعاون فتتمثل في:

أولاً: التعاون لمواجهة الإلحاد والانحلال : منمئلاً في التحلل الجنسي والشذوذ كما جرى تعاون الأزهر ورابطة العالم الإسلامي مع الفاتيكان الذين وقفوا في مؤتمر السكان في القاهرة عام 1994، وفي مؤتمر بكين سنة 1995، وقفة واحدة في وجه دعاة الإباحية، حماية للإنسان من الوصول إلى درك البهائم لاهناً وراء شعار الغرائز ونداء الهوى (أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلاً أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً<sup>45</sup>).

ثانياً: مناصرة فضايا العدل والشعوب المستضعفة مثل قضية فلسطين والعراق وكوسوفا واضطهاد الملونين في أمريكا وجنوب إفريقيا سابقاً ومساندة الشعوب المقهورة للتحرر من سيطرة المستكبرين ونجد شاهداً لهذا التعاون بموقف الرسول الكريم من حلف الفضول

ثالثاً: إشاعة روح التسامح لا التعصب بين أهل الملل المختلفة إذ إن الله تعالى وصف نبيه بأنه رحمة فقال: ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)<sup>46</sup>، وذم على أهل الكتاب قسوة قلوبهم فقال: ( ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً )<sup>47</sup>.

وإن تعميق الدراسات في بيان مجالات التعاون مع الدول الأخرى أصبح ضرورة ملحة لمواجهة حملات الكراهية التي توجه من بعض مراكز التفكير في الغرب، المشار إليها سابقاً، كالترويج لفكرة صراع الحضارات التي تنهاها صمويل هانتنغتون، وخصوصاً بين الحضارة الإسلامية والغربية وترشيحه، أي الإسلام، ليكون العدو البديل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وكما في وثيقة القيم التي نشرت من قبل معهد القيم الأمريكية<sup>48</sup>، institute for amercan values) ووقع عليها ستون مفكراً أمريكياً من اليمين الديني المتطرف، بعنوان على أي أساس نقاتل، وتضمنت مفاهيم تدعو بتجميع العالم اليهودي المسيحي لحرب العالم الإسلامي تحت شعار حماية قيم الخير التي ستمحو قيم الشر وقد قام بالرد عليها مائة وخمسة وسبعون مفكراً ومثقفاً سعودياً بعنوان على أي أساس نتعاش<sup>49</sup>.

وأمام هذه المدارس الفكرية يتبين أن واجب الدارسين اليوم أن يبينوا أننا نريد من الغرب أن يتحرر من عقدة الحقد القديمة، وأن يتحرر من نظرة الاستعلاء التي يستييع بها حصار شعوب مستضعفة وارتكاب جرائم إبادة بشرية على شعوب أخرى.

كما أن من واجبات الباحثين أن يبينوا نظام الدول كما هو وعلى حقيقته وليس كما تمني أن يكون، لكي نكون على بصيرة في أمرنا في تعاملنا مع دول العالم، وعسى أن يكون هذا البحث قد ساهم في تحقيق المقصود.

المسألة الثالثة: نظرة الفقهاء المعاصرين إلى العالم وتقسيم بلاد العالم إلى: (دار استجابة ودار دعوة)، في مقابل (دار إسلام ودار حرب) عند السابقين من الفقهاء.

تمهيد: ذكر محمد رشيد رضا<sup>50</sup> في تفسير المنار أن اجتماعاً عقد في عصره ندول فيه مجموعة من العلماء مفهوم دار الإسلام ودار الحرب بعد انتهاء الخلافة، وكانت الآراء تدور حول أربعة محاور:

نطور العلاقات بين الدول من (دار السلام ودار حرب)  
إلى (دار استجابة ودار دعوة) في عصر المنظمات الدولية

عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني

الرأي الأول: وذهب إلى التمسك بالنظرة الفقهية التقليدية عند جمهور الفقهاء التي ترى كل دولة فتحها المسلمون وصار لهم فيها غلبة فهي دار إسلام، وسبأتي بيانها تفصيلاً، وعليه يجب على المسلمين أن يدافعوا عن كل شر احتل من أرضها.

ومنهم من رأى ذلك متعمداً في ظل احتلال ميزان القوى لصالح القوى الغربية وخصوصاً بعد أن فككت الخلافة، وتناهست الدول أراضيها في البلقان، وأصبحت فكرة توحيد وتحرير دار الإسلام في أوروبا وآسيا بعيدة المنال، وعليه سعى مجموعة من المؤمرين إلى إشكار أفكار تتناسب مع الواقع على ما يفصله فيما هو آت.

الرأي الثاني: ذهب إلى القول: إن دار الإسلام ما فتح في عهد الخلفاء الذين صحت خلافتهم كالراشدين والأمويين والعباسيين، فتشمل الجزيرة العربية والبلاد العربية في آسيا وإفريقيا فعلى المسلمين صيانتها من الخضوع لسيطرة الأجنبي، وتخرج من مفهوم دار الإسلام على هذا التقسيم بلاد الترك والألبان والبوسنة مما فتح في عهد الدولة العثمانية، ثم تم تملكها لغير المسلمين بقرارات دولية!

الرأي الثالث: إن دار الإسلام هي ما فتحت في عهد الخلفاء الراشدين فقط؛ لأنهم الذين نجزم بأنهم طبقوا قواعد العدل في العلاقات الدولية!

وعليه، تتنافى مسؤولية الأمة في حفظ سيادة أراضيها إلى أقصى قدر ممكن، ويصبح تحرير الأدنى هو الحد الأقصى، ولا يخفى تأثير صاحب هذه الفكرة بالواقع أكثر من صدوره عن دليل.

الرأي الرابع: إن دار الإسلام قسمان: مهدد ومشرق نور، وهي الجزيرة العربية والثاني بيئة حضارته العربية ومظهر عدالته التشريعية ونبوع حياته الاقتصادية وهي سورية الطبيعية بما فيها فلسطين، والعراق العربي، حفظ الله عروسته وإسلامه، ومصر وإفريقيا. وواجب المسلمين تجاه الجزيرة والعراق والشام أن يحافظوا على إسلامها ويمنعوا وصول الأجنبي إليها.

أما مصر فقد مال أهلها نحو القبطية وعدم الرغبة بالتوحد مع غيرهم، وعليه فإن محافظتها على اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن هو الواجب المطلوب في حال تعذر المطالبة بأكثر من ذلك.

والواقع أن هذا الفقه متأثر بالهزيمة السياسية للمسلمين، ولا يصدر عن دليل هادٍ في النباش الظلم، وهو فقه يتخلى عن وظيفة الفقيه والمفكر في غياب الأمم ارتقاءً بالأمة من حالة الضعف مع الأخذ بالإمكان بأن التكليف لا يكون بغير الممكن، ولكن شتان بين أن يكون دور الفقه تسويق الواقع المختل وبين أن يتعامل معه كواقع مختل لمعالجته وتجاوزه، وشتان شتان بين فقه الهزيمة وفقه الخروج منها!

وفيما يلي عرض لموقف فقهاء المذاهب الإسلامية من أقسام الدور وضابط ذلك:

يطلق الفقهاء لفظة الدار بما يقابل الدولة في المصطلح السياسي المعاصر، ومن عبارات الفقهاء عن أقسام الدور في المصطلح الفقهي قول الكاساني الحنفي: "دار الإسلام: الدار التي تظهر فيها أحكام الإسلام"<sup>51</sup>، وقال ابن عابدين: ودار الحرب تصير دار إسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها.<sup>52</sup> وقال الدسوقي المالكي: دار الإسلام هي الدار التي تقام

ففيها شعائر الإسلام أو غالبها حتى وإن استولى عليها الكفار<sup>53</sup> وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقدرونا على نزعهم منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم فإنه يتزع منهم، لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فإنها لا تصير دار حرب، وقال ابن المرتضى الزبيدي<sup>54</sup>: "ودار الإسلام ما ظهرت فيه الشهاداتتان، والصلاة، ولم تظهر فيه خصلة كفرية إلا بجوار، والمراد بالجوار الذمة أو الأمان. وإلا فدار كفر .

#### تقسيم الفقهاء للبلدان :

يقسم جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والزيديّة بلاد العالم إلى دار إسلام ودار حرب<sup>55</sup> ويزيد الشافعية والحنابلة<sup>56</sup> قسماً ثالثاً وهو دار العهد .

وأساس هذا التقسيم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى خصال ثلاث، فأيتهم أحابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أحابوك فاقبل وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين<sup>57</sup> ومن الواضح في هذا الحديث أن الرسول قسم الدور إلى قسمين : دار الفجرة ودار غيرهم ، التي أطلق عليها الفقهاء اسم دار الكفر، ودار الحرب. ونعرض لضابط تقسيم الدور فيما هو آت<sup>58</sup> :

1: اتفق الفقهاء على أن كل دار تسود فيها أحكام الإسلام، ويأمن فيها المسلمون بمنعة، وقوة لهم فإنها دار إسلام. كالمدينة بعد وصول الرسول ﷺ ، إليها، ومكة بعد الفتح، والثغور الإسلامية<sup>59</sup>، سواء أكان فتحها عنوة أم صلحاً، فالعبرة بسيادة أحكام الشريعة وقوة المسلمين ومنعتهم ، وإن اختلفوا في التعبير عن هذا المعنى، ومن تعبيرهم: قول ابن مفلح الخنبلي: (والبلاد التي فتحها المسلمون عنوة، والأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً، والأرض التي صالح عليها الكفار ، على أن الأرض لنا، هي دار إسلام، ويجب على ساكنها من أهل الذمة الجزية<sup>60</sup>). وجاء في موسوعة الإجماع (ومنى غلب المسلمون على دار الحرب أو صارت أحكام الإسلام هي الغالبة ، فقد أصبحت الدار دار إسلام بإجماع الكل)<sup>61</sup>

2: وإذا صالح أهل الحرب المسلمين على أن الأرض للمسلمين فهي دار إسلام، وإن صالحوا على أن الأرض للكفار فهي دار عهد عند الشافعية والحنابلة<sup>62</sup>، وتسمى دار العهد دار إسلام عند الحنفية استناداً إلى تقسيمهم الثنائي للدور قال ابن مفلح: "وإن صالحناهم على أن الأرض لهم، ولنا الخراج عليها فهذه دار عهد"<sup>63</sup>.

ولمرة الخلاف بين دار العهد ودار الإسلام بحسب هذا التقسيم هو في أخذ (الجزية) قال الماوردي<sup>64</sup>: وإن صالحوا على أن تفر الأرض بأيديهم والأرض لهم، ويضرب عليها خراج فهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم ، ولا تصير دارهم دار إسلام ولا تؤخذ جزية رفاقهم لأنهم في غير دار الإسلام، وقال أبو حنيفة: قد صارت دارهم بالصلح دار إسلام وصاروا أهل ذمة تؤخذ جزية رفاقهم .

ولا خلاف في خضوع دار العهد لأحكام الإسلام؛ لأنها خاضعة لنفوذ الدولة الإسلامية أو ما يسمى بالمصطلح الحديث سيادة الدولة المسلمة ، يؤكد هذا قول ابن القاسم<sup>65</sup> : "وأهل العهد تجري عليهم أحكام الإسلام" وجاء في معنى المحتاج (ودار العهد كدار الإسلام لأنها في قبضتنا"<sup>66</sup>.

3: اتفق الفقهاء على أن البلاد التي لم تدخل في سيادة الدولة الإسلامية ابتداء فإنها من دار الكفر<sup>67</sup> ، وقد يعبر عنها بدار الحرب<sup>68</sup> قال المرداوي: "ودار الحرب ما يغلب فيها حكم الكفر"<sup>69</sup> ، وقال ابن حزم "وكل البلاد كانت بلاد حرب سوى مدينة رسول الله ﷺ"<sup>70</sup> .

4: واختلفوا في حكم البلاد التي انسحبت عنها سيادة التشريع الإسلامي نتيجة لظرف طارئ كاحتلال أو تغلب بغاة هل يزول عنها وصف دار الإسلام؟

فهم على أربعة أقوال:

1: مذهب أبي حنيفة والمالكية والزيدي: وخلاصته أن الدول التي زال حكم الشريعة عنها، ولازال أهلها من المسلمين والذميون يتمتعون بالأمان ويقيمون الشعائر فهي دار إسلام؛ ذلك أن وجود الأمان هو من آثار بقاء أحكام الإسلام.<sup>71</sup>

ومن المعايير التي وضعها الحنفية للحكم وصف دار الإسلام : قرب الدولة من دار الإسلام، ومخادتها لها، لأنها بحكم القرب تعد آمنة، وفي هذا المعنى يقول السرخسي: "والحاصل عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، إنما تصير دارهم دار الحرب بثلاثة شرائط: أحدها أن تكون متاخمة أرض الشرك ليس بينها وبين أرض الحرب دار للمسلمين، والثاني أن لا يبقى فيها مسلم آمن بإيمانه ولا ذمي آمن بأمانه، والثالث أن يظهروا أحكام الشرك فيها".

أما المالكية والزيدي، فقد اكتفوا بإقامة شعائر الدين أو أكثرها من غير حاجة لاستئذان الكفار<sup>72</sup>.

2: أما تقسيم الجمهور من الشافعية والحنابلة، وأبي يوسف ومحمد من الحنفية فعلى النحو التالي : فإذا كانت الغلبة والظهور لغیر المسلمين فهي دار كفر، يقطع النظر عن القرب من دار الإسلام<sup>73</sup> .

3: رأي الرملي من الشافعية : أن كل بلد فتحها المسلمون تسمى دار إسلام ولا يسلب عنها الاسم إلى قيام الساعة، وإذا استولى عليها الكفار صارت دار كفر صورة لا حكماً<sup>74</sup> .

وقد نسب هذا القول في الموسوعة الكويتية إلى الشافعية<sup>75</sup> فقالوا: إن دار الإسلام لا تصير دار كفر ، والصحيح أن هذا القول للرملي ولكن من الشافعية من لم يميز بين الاستيلاء الحكمي والصورى<sup>76</sup> .

4: رأي ابن تيمية و يرى أن الدور التي زال عنها حكم الإسلام، وغالبية سكانها مسلمين مركبة من المعنيين وقد أفتى بهذا لما سئل عن قرية ماردین<sup>77</sup> وكان قد زال حكم الإسلام عنها فقال هي ليست بمنزلة دار الإسلام التي تجري عليها أحكامها ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم بما يستحقه ويقاتل الخارج على ما يستحقه<sup>78</sup> ، ثم بين أن عصمة دم المسلم باقية على اختلاف الدور ، وأن إعانة الخارجين عن دين الإسلام محرمة في مختلف البقاع.

### رأي الفقهاء المحدثين

يمكن تقسيم آراء المحدثين من الفقهاء إلى الأقسام التالية :

الرأي الأول: إن العالم اليوم إما دار إسلام أو دار أمان، وهذا رأي محمد أبو زهرة، وتبناه عدد من العلماء وطوروا عليه، وخلاصته أن هذا التقسيم وصف لواقع عاشه الفقهاء، أما اليوم بعد دخول الدول في ميثاق الأمم المتحدة فالوضع الدولي بالشكل التالي :

1: فتعد الدول جميعها يقطع النظر عن النظام الذي يحكمها قد دخلت بعقد أمان باستثناء التي اغتصبت أرضاً للمسلمين.

2: وأما الدول التي غالبية سكانها من المسلمين وكانت خاضعة لحكم الخلافة، ثم زال النظام الإسلامي، وبقي سكانها من المسلمين والذميون يتمتعون بالأمان الأول كتركيا، وبلغاريا، فتعد دار إسلام؛ تحريجاً على قول أبي حنيفة والمالكية والزيدية المشار إليه سابقاً .

### 3: الدول التي تحكم بالإسلام بشكل غالب فهي دار إسلام

وهكذا صار تقسيم الدور إلى: دار إسلام، ودار أمان، وتقتصر دار الحرب على من يحارب أمة الإسلام فعلاً.<sup>79</sup> وقد تبين هذا الرأي عدد من العلماء، والحركات الإسلامية، الذين يرون أن ما كان يسمى دار حرب أو دار عهد تسميه اليوم دار دعوة<sup>80</sup>، في مقابل دار الاستجابة التي هي دار المسلمين. وظهر هذا التوجه في مؤتمر نظمه اتحاد الشبان المسلمين عام 1994 ، في فرنسا، واعتبرت تلك المنظمة أن فرنسا، لم تعد للمسلمين دار عهد بل أصبحت داراً للتبشير بالإسلام.<sup>81</sup>

ولهذا الرأي سند من الفقه الشافعي، فقد نصت متونها أن المسلم في دار الكفر إذا كان في منعة، فتعد مكان منعته دار إسلام، سواء أكان قادراً على الدعوة أم لا. فالعبرة بالقدرة على الامتناع والاعتزال<sup>82</sup>، وفي هذا المعنى يقول الماوردي: " وإن قدر على الامتناع والاعتزال في دار الحرب، وقدر على الدعاء والقتال فهذا يجب أن يقيم في دار الحرب؛ لأنها صارت بإسلامه واعتزاله دار إسلام، وإن قدر على الامتناع والاعتزال ولم يقدر على الدعاء والقتال فهذا يجب عليه أن يقيم ولا يهاجر؛ لأن داره قد صارت باعتزاله دار إسلام، وإن قدر على الامتناع، ولم يقدر على الاعتزال، ولا على الدعاء والقتال فلا نصير داره دار إسلام، ولا نجب عليه الهجرة، وله أحوال فإن رجا ظهور الإسلام بمقامه فالأولى أن يقيم ولا يهاجر".<sup>83</sup>

وتلحظ مما سبق أن الماوردي وضع معياراً يعتمد على ثلاثة أمور:

1: القدرة على الامتناع.

2: والقدرة على الاعتزال

3: والقدرة على الدعوة، ويتوافر الأول والثاني (الامتناع والاعتزال) تعد الدار دار إسلام ، ويتوافر الأول دون الثاني

الامتناع من غير قدرة على الاعتزال ولا الثالث) فيبقى اسم دار الحرب ولكن الأولى البقاء إن رجي انتشار الإسلام

تطور العلاقات بين الدول من (دار السلام ودار حرب)

عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني

إلى (دار استحابة ودار دعوة) في عصر المنظمات الدولية

ببفاته، ولما كان المسلمون في كثير من دول الغرب قادرين على الامتناع، وقادرين على الدعوة، بحكم القوانين التي تحمي حقوق الإنسان، وهم غير قادرين على الاعتزال، بحكم سيادة القانون فإن الأليق بتسمية البلاد الغربية غير المسلمة، هو دار دعوة وتبشير بالإسلام؛ لأن تسميتها بدار حرب لا يصف الواقع، وكذا لا يصح تسميتها بدار إسلام لعدم توفر شروط التسمية من قدرة على الامتناع والاعتزال، والأمر لا يتوقف عند التسمية، بل يوجه آليات العمل لتكون بالحكمة والموعظة الحسنة .

الرأي الثاني: إن العالم اليوم كله دور كفر ، هذا رأي تقي الدين النبهاني<sup>84</sup> وخلاصته.

أن دار الإسلام هي التي يتوفر فيها عنصران.

1: أنما تحكم بشرع الله تعالى.

2: أن أماناً يستمد من المسلمين فإذا احتل أحد العنصرين فلا تعد دار إسلام، حتى لو كانت تحكم بالإسلام غير أن أماناً بأمان الكفار أي بسلطانهم فإنها تكون دار كفر .

وعليه، فإن دور العالم جميعها تعد دور كفر!

ومما يؤخذ على رأي الشيخ تقي الدين أنه توسع في دلالة الأمان ليصل إلى معنى على خلاف ما قصد الفقهاء في نصوصهم، ولا يظهر لنا معنى لكلام الشيخ تقي الدين إلا أنه يرى أن الدول وإن كانت تحكم بشرع الله في كثير من جوانب الحياة، إنما تحكم بأمان غير المسلمين. 1

وهذا فهم غريب لمعنى الأمان خلاف ما قصد الفقهاء، فلعل الشيخ تقي الدين قد فهم الأمان بمعنى التعاون العسكري، والمساعدات المالية والتحالفات التي تدخل بها الدول الصغرى ، مما هو واقع اليوم في ظل وجود دول كبرى وهي من الدول غير المسلمة، وتحالف معها الدول المسلمة بتحالف واتفاقيات.

وهذا غير مقصود للفقهاء، بل مقصود هم: بالأمان هو الإذن للنمك من أداء العبادة ، فلو كان المسلم يأمن أن يؤدي عبادته من غير أمان، ولا إذن من الكفار فتعد هذه الدار دار إسلام، واكتفى بعض فقهاء الزيدية بظهور الشهادتين، ولو كان الكافر يظهر الشعائر الكفرية من غير أمان من المسلمين فكذا لا تعد دار إسلام .

بدلك على هذا قول القاضي يحيى الصنعاني في تحقيقه لكتب الأزهاري "والمختار في المذهب أنه متى ظهر في البلد خصلة كفرية بدون جوار، أي إذن، صارت دار كفر، ولو ظهرت الشهادتان عند المسلمين ، وما خالف فيه المؤيد بالله هو أن الحكم لظهور الشهادتين فإن ظهرت بدون جوار فهي دار إسلام ، ولو ظهرت فيه خصلة كفرية من غير جوار".<sup>85</sup>

وهذا غير حاصل في كثير من الدول المسلمة، حتى التي لا تحكم بشرع الله في كثير من أحكامها، لأن المسلم لا يحتاج إلى جوار من الكفار ليؤدي عبادته .

ونجد هذا المعنى واضحاً في جواب الصنعاني وهو ممن يرى الأمان معياراً للحكم على الدار، حين سئل عن حكم عدن والهند بعد احتلالها من الإنجليز فأجاب "عدن وما والاها إن ظهرت فيها الشهادتان والصلوات ولو ظهرت فيها

الحصائل الكفرية بغير حوارٍ فهي دار إسلام وإلا فدار حرب ثم يقول ومضى علمنا أن الكفار استولوا على بلد من بلاد الإسلام السيّ تليهم وغلبوا عليها وقهروا أهلها بحيث لا يتم لهم إبراز كلمة الإسلام إلا بجوار من الكفار صارت دار حرب وإن أقيمت فيها الصلاة"<sup>86</sup>.

الرأي الثالث: رأي عبد الكريم زيدان : خلاصته أن العبرة للسيادة القانونية فإذا كانت السيادة لأحكام الشريعة فهي دار إسلام، حتى لو كان السكان غير مسلمين، وإن كانت السيادة لأحكام الكفر فهي دار كفر . وفي هذا يقول "وتصير دار الإسلام دار حرب بإظهار أحكام الكفر فيها أي تطبيق غير أحكام الإسلام"<sup>87</sup> وتلاحظ أنه يستند إلى رأي جمهور الفقهاء إلا أن معيار الجمهور للحكم على الدار هو الغلبة، والغلبة لا تطابق مفهوم السيادة تماماً وخصوصاً في ظل أشكال السيادة الناقصة كما في الحكم الذاتي، والسيادة الرخوة في عصر العولمة . فالغلبة في هذه الأنظمة متحققة إلى حد ما وإن كانت السيادة ناقصة !

#### رأي الباحث:

إن هذا التقسيم، والتسمية مرتبط بأحكام مثل: حكم الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، وحكم جهاد الكفار وحكم اللقطة، والذي نراه أن هذه الأحكام يمكن أن تنجز اليوم، فالبلاد التي لا يصدق عليها وصف دار الإسلام، يحذر أن نسميها اليوم دار دعوة في مقابل دار الاستحابة التي هي دار المسلمين، ذلك أن هذه التسمية أقرب إلى غاية الجهاد وأبعد عن اللبس من تسميتها دار حرب؛ بما يوهم إعلان الحرب على هذه الدول ! ثم إن التقسيم إلى دار استحابة ودار دعوة أقرب لحقيقة العلاقة بين المسلم وغير المسلمين.

بدلك على هذا ما رواه عبد الرزاق في مصنفه: بعث النبي ﷺ سرية إلى حبيير فأفضى القتل إلى الذرية، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال ما يملككم على قتل الذرية ؟ قالوا أليسوا أولاد المشركين ؟ قال : أوليس خياركم أولاد المشركين "<sup>88</sup> وفي تعليق النبي صلى الله عليه وسلم : ما يدل على أن الكفار هم مادة الدعوة ، ومن هنا قلت: إن تسمية بلاد غير المسلمين بدار دعوة أقرب إلى حقيقة العلاقة بين دور المسلمين وغيرهم.

وقد نيه إلى هذا عدد من العلماء، قديماً كابن تيمية، و الشوكاني حيث يقول "واعلم إن التعرض لدار الإسلام والكفر قليل الفائدة لأن الكافر مباح الدم ما لم يؤمن ومال المسلم ودمه معصومان بعصمة الإسلام في دار الحرب"<sup>89</sup> وبناء عليه يمكن أن نبين الأحكام المترتبة على اختلاف الدور فتقول.

العصمة للمسلم في كل مكان ، أما عصمة المال والدم للكافر فنثبت بحكم الأمان.

ومن قال بهذا الرأي ممن اطلعت عليهم، الشيخ الأصفي وهو رأي وجه<sup>90</sup>.

واللقيط في بلاد الكفر مثلاً ينسب بحسب الحى الذي ولد فيه، واللقطة تعرف من باب أداء الأمانات لأنه بدخوله إليهم عبر إذن السفارات (القيزا) يعد مؤمناً لهم وهكذا. وبناء على ما بينته من اختلاف النظرة لدول العالم تتغير النظرة لحكم المحجرة والإقامة في تلك الدور مما أشرت له سابقاً، وتبقى دار الإسلام صيغة وحدوية نحقق بها القوة والغلبة .

#### الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يتضح للباحث النقاط التالية :

أولاً: تستأثر السياسات الخارجية للدول بنظرتها لطبيعة العلاقات الممكنة، وإن المدارس التحليلية للسياسة الخارجية تساعد الدارسين ليكونوا على بصيرة من أمرهم في تعاملهم مع الواقع الدولي .

ثانياً: إن المناهج المتبناة في علم السياسة اليوم ما بين مدرسة واقعية ترى الصراع أساساً للعلاقات بين الدول القومية، وتؤيد موقفها بالاستناد إلى التاريخ وما بين مدرسة مثالية ليبرالية ترى إمكانية التعايش بين الدول بشروط من قيام أنظمة ديمقراطية ووجود منظمة دولية وتعاون اقتصادي بين الدول. وتتم بدراسة القيم الموجهة للسياسات.

ثالثاً: تأثر الفكر الإسلامي في بداية القرن العشرين بالواقع السياسي في فترات الضعف بعد انهيار الخلافة، إلا أن اعتماد المنهج الفقهي الإسلامي، على أدلة شرعية كان كفيلاً بتصويب الانحراف في الفكر وتصويب الاتجاه إن زاغت الأبصار .

رابعاً: يعد ظهور المنظمات الدولية نقطة تحول في العلاقات الخارجية ، وهي وإن كانت عاجزة في كبح طغيان الدول الكبرى، إلا أنها فتحت الباب لمحاولات من التعاون بين المسلمين والقوى الفكرية في الغرب، وهذا التعاون ضرورة ملحة لمواجهة حملات الكراهية التي تريد قيادة العالم للصراع .

خامساً: وضع الفقهاء السابقين معياراً لتمييز دار الإسلام من دار الكفر في عهدهم ومنى تنقلب دار الإسلام إلى دار كفر ، والأليق بالتسمية اليوم أن تسمى دار استجابة ودار دعوة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الهوامش

- <sup>1</sup> سورة النحل : آية 92
- <sup>2</sup> دونالد ج. بيوشالا: النظرية والتاريخ في العلاقات الدولية 24/5/2004 [www.albayan.com](http://www.albayan.com)، رسلان : أحمد فؤاد ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 ص:9
- <sup>3</sup> جون بالمر بتاريخ 26/7/2004 [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)..
- <sup>4</sup> انظر : مصطفى، نادية، ماهي العلاقات الدولية، بتاريخ 24/5/2004 [www. islam on line. net](http://www.islam on line. net) دونالد ج. بيوشالا: النظرية والتاريخ في العلاقات الدولية 24/5/2004 [www.albayan.com](http://www.albayan.com) رسلان، نظرية الصراع الدولي ، ص:11
- <sup>5</sup> منصور : أديب : ميزان العلاقات بين الدول ، the balance of power ، جامعة قار يونس ، بنغازي، ط: 1991، ص:11-13
- <sup>6</sup> منصور ،علي : الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الجمهورية العربية المتحدة ، 1965، ص:68
- <sup>7</sup> دونالد ج. بيوشالا: النظرية والتاريخ في العلاقات الدولية [www.albayan.com](http://www.albayan.com)
- <sup>8</sup> منصور ،أديب ، ميزان الدول ، 1991، ص: 9
- <sup>9</sup> دونالد ج. بيوشالا: النظرية والتاريخ في العلاقات الدولية [www.albayan.com](http://www.albayan.com)
- <sup>10</sup> السرخسي: المبسوط : ج:10: ص:5، الطبري، دار المعارف ، محمد بن حرير ، تفسير الطبري ، ج:26: ص:24
- <sup>11</sup> أبو زهرة : محمد، العلاقات الدولية في الإسلام ، الدار القومية، 1964 ، ص:112-114.
- <sup>12</sup> جيمس لي ري ، الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998، ص: 9.
- <sup>13</sup> سورة الأنفال : 60 .
- <sup>14</sup> سورة النساء : 102 .
- <sup>15</sup> البقرة: 194.
- <sup>16</sup> الدريني ،فتحى ،خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة بيروت، 1982، ص:36 .
- <sup>17</sup> حميد الله : محمد مجموعة الوثائق السياسية : ص:60
- <sup>18</sup> الدريني ،فتحى ،خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم:355
- <sup>19</sup> الكيلاني ، عبدالله ، القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام وضماناتها، عمان، دار البشير، 1997 ص: 41 ، ويتضح هذا بالنظر في حقوق المدنيين والأسرى في فترات الحرب في الفقه الإسلامي مما لا مجال لسرده هنا.

- <sup>20</sup> سورة الحجرات: 13
- <sup>21</sup> ابن عاشور: محمد الفاضل: روح الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1992، فرجينيا ص: 35-38.
- <sup>22</sup> خضير: عبد الكريم: الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) الدار العلمية، عمان ط: 2002: ص: 10
- <sup>23</sup> [www.Americanvalues.org](http://www.Americanvalues.org)
- <sup>24</sup> عبد الحميد: عرفان، مجلة الندوة، مقال صراع الحضارات، كانون ثاني 1995، ص: 18
- <sup>25</sup> مصطفى، نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط 1996، ج: 1 ص: 86.
- <sup>26</sup> (المائدة: من الآية 8).
- <sup>27</sup> مصطفى، نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام، 1996، ج: 1 ص: 86.
- <sup>28</sup> نفرش: عبد الله، المستقبل العربي، عدد 12: 2002، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص: 9.
- <sup>29</sup> جون بالمر بتاريخ 2004/7/26 [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).
- <sup>30</sup> سورة الكهف: آية: 94.
- <sup>31</sup> سورة الكهف: آية: 95.
- <sup>32</sup> سورة الكهف: من آية 96.
- <sup>33</sup> مصطفى، نادية، مشروع العلاقات الدولية، ج: 12، ص: 19.
- <sup>34</sup> صالح: حسن عبد القادر، المظهر الجغرافي لقوة الدولة ط 1976، الأردن، ص: 3، تصور، أديب: ميزان الدول: 148.
- <sup>35</sup> صحيفة الرأي الأردنية، السبت 1996/2/24، ص: 21، تحليل أخباري.
- <sup>36</sup> خضير: الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) ص: 11
- <sup>37</sup> عفاق، قادة، دلالة المدينة الفاضلة، تاريخ 2004/4/8 [www.awa\\_dom.org](http://www.awa_dom.org)
- <sup>38</sup> [Mostakbliat.com](http://Mostakbliat.com) بتاريخ 2004/4/8
- <sup>39</sup> [www.muslimphilosphy.com](http://www.muslimphilosphy.com) بتاريخ 2004/4/8
- <sup>40</sup> سورة سبأ: 28
- <sup>41</sup> خضير: الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) ص: 11
- <sup>42</sup> القرضاوي: يوسف: تصريحات القرضاوي في اللقاء الإسلامي المسيحي المنعقد بروما: وهي مثبتة على موقع القرضاوي (ندوات ومؤتمرات) [www.qardawi.net](http://www.qardawi.net)

- <sup>43</sup> سورة الحجرات: 13 .
- <sup>44</sup> الدريني : فتحي : خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم :ص: 55.
- الصوا : علي : نظام الإسلام، مؤلف بالاشتراك، ط: 1996، الأردن، ص: 301 .
- <sup>45</sup> سورة الفرقان : 43 - 44
- <sup>46</sup> سورة الأنبياء: 107
- <sup>47</sup> سورة البقرة: 74.
- <sup>48</sup> www.Americanvalues.org
- <sup>49</sup> المقال نشر عبر موقع www.islamtoday.net
- <sup>50</sup> رصا: محمد رشيد : تفسير المنار : ج: 10 ص: 373 . وقد ذكر الآراء من غير أن ينسبها لأصحابها .
- <sup>51</sup> الكاساني : البدائع: 7:130
- <sup>52</sup> ابن عابدين : حاشية رد المختار على الدر المختار : 3: 253
- <sup>53</sup> حاشية الدسوقي 2: 188
- <sup>54</sup> المرتضى : أحمد بن يحيى اليماني : الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ، ط: 1982، تحقيق يحيى الفضيل :ص: 323
- <sup>55</sup> السرخسي : المبسوط : 10: 114 ، الدسوقي ، حاشية الدسوقي : 2: 188، المرتضى اليماني ، الأزهار في فقه الأئمة الأطهار : 323.
- <sup>56</sup> الغزي: ابن القاسم : شرح ابن القاسم على متن أبي شعاع : ط: الحلبي ، مصر، 1423، ج: 2: 289 \_ ابن مفلح المبدع في شرح المقنع ، المكتب الإسلامي، ط: 1981: ج: 3: ص: 379 .
- <sup>57</sup> مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة متاهل العرفان، بيروت : ج: 12: 38 .
- <sup>58</sup> السرخسي: المبسوط : 10: 114 ، الشربيني : مغني المحتاج : الأولى دار الكتب العلمية 4: 45
- <sup>59</sup> الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1994، ج: 14: 104. ابن حزم ، المحلى: المطبعة المتبرية ، ط: 1349 هـ، ج: 7: 353 ابن عابدين: حاشية رد المختار، ج 3: 253، أبو حبيب ، سعدي ، موسوعة الأجماع ، دار إحياء التراث الإسلامي ، قطر ج: 2: ص: 361.
- <sup>60</sup> ابن مفلح : المبدع في شرح المقنع ، المكتب الإسلامي، ط: 1981، ج: 3: ص: 379.
- <sup>61</sup> أبو حبيب : موسوعة الأجماع : ج: 2: ص: 360 .
- <sup>62</sup> الشربيني : مغني المحتاج : 4: 45 ابن قدامة : المغني ، دار الفكر ، ج: 10: 610.
- <sup>63</sup> ابن مفلح : المبدع في شرح المقنع ، المكتب الإسلامي، ط: 1981، ج: 3: ص: 379.
- <sup>64</sup> الماوردي : أبو الحسين علي بن محمد، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، ط، 1985، بيروت، ص: 175 .
- <sup>65</sup> ابن القاسم : شرح ابن القاسم على متن أبي شعاع ، ج: 2: 289.

- <sup>66</sup> الشربيني: مغني المحتاج ج: 4: 45 .
- <sup>67</sup> الرملي: نهاية المحتاج ج: 8: 82، وابن تيمية: الفتاوى، ج: 28: ص: 240 .
- <sup>68</sup> ابن مفلح: المبدع ج: 3: 395 .
- <sup>69</sup> المرادوي: علاء الدين أبي الحسين: الإنصاف ج: 4: 190 .
- <sup>70</sup> ابن حزم، المحلى: المطبعة النثرية، ط: 1349 هـ، ج: 7: 353 .
- <sup>71</sup> السرخسي: المبسوط ج: 10: 114، والمرتضى: أحمد بن يحيى اليماني: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ص: 323 .
- <sup>72</sup> حاشية الدسوقي ج: 2: 188، والمرتضى: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار: ص: 323 .
- <sup>73</sup> السرخسي: المبسوط ج: 10: 114، والمرادوي: الإنصاف ج: 4: 190، والشربيني، مغني المحتاج، ج: 5: 45 .
- <sup>74</sup> الرملي ابن شهاب الدين، دار الفكر، ط: 1984، بيروت ج: 8: 82 .
- <sup>75</sup> انظر الموسوعة الفقهية ج: 20: 202 ونسبه لنهاية المحتاج ج: 8: 82 .
- <sup>76</sup> الماوردي: الحاوي ج: 14: 104، الشربيني: مغني المحتاج ج: 2: 54 وسأني بيان موقف الشافعية من المحررة فيما هو آت .
- <sup>77</sup> ماردن بلدة تقع اليوم في جنوب تركيا، انظر: أطللس مؤلف بالاشتراك، مكتبة لبنان، بيروت، ص: 68 .
- <sup>78</sup> ابن تيمية: الفتاوى ج: 28: ص: 240، العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية: نادية محمود مصطفى ج: 4: 317 .
- <sup>79</sup> أبو زهرة: العلاقات الدولية ص: 75، فيصل مولوي: الأسس الشرعية للعلاقات الدولية بين المسلمين وبين غير المسلمين، بيروت، 1987، ص: 104، مصطفى، نادية: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ج: 4: ص: 207 .
- <sup>80</sup> فيصل مولوي: الأسس الشرعية للعلاقات الدولية بين المسلمين وبين غير المسلمين، ص: 315 .
- محمد عمارة صحيفة الرأي الأردنية عدد 1998/9/26 )
- <sup>81</sup> محمد الملي: سوء التفاهم بين أوروبا والإسلام، مجلة الندوة، عدد آب، 1997، الأردن، ص: 25 .
- <sup>82</sup> الماوردي: الحاوي ج: 14: 104، الشربيني: مغني المحتاج ج: 2: 54 .
- <sup>83</sup> الماوردي: الحاوي ج: 14: 105 .
- <sup>84</sup> د. هيكمل محمد خير: الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، دار البيقار، ط الثانية: 1996، بيروت ج: 1: ص: 667 .
- <sup>85</sup> الأزهار في فقه الأئمة الأطهار: المرتضى اليماني: تحقيق يحيى الصنعاني: ص: 323 .
- <sup>86</sup> صديق بن حسن نجان القنوجي: العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والمحررة ص: 234، نقلاً عن هيكمل: الجهاد والقتال في السياسة الشرعية ج: 1: 665 .
- <sup>87</sup> زيدان: عبد الكريم: مجموعة بحوث فقهية، ص: 51 .

<sup>88</sup> عبد الرازق : المصنف : المكتب الإسلامي، بيروت 1972، ج:5: 203

<sup>89</sup> الشسوكاني : السيل الحرار المتدفق على حدائق الأزهار 4: 575 ، وابن تيمية: مجموع الفتاوي، 28: 240،

وهيكل : الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، ج1، 664 .

<sup>90</sup> مجلة الحياة الطبية :عدد 10، سنة صيف 2002 بيروت ص:32.